



جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

النمذجة القياسية لإشكالية التضخم في الجزائر
خلال الفترة من 1990 الى 2021

تحت إشراف الأستاذ:
عزي خليفة

إعداد الطالب :
- معمري مهدي

السنة الجامعية: 2023/2022



جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

النمذجة القياسية لإشكالية التضخم في الجزائر
خلال الفترة من 1990 الى 2021

تحت إشراف الأستاذ:
عزي خليفة

إعداد الطالب :
- معمري مهدي

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي كان نجاحنا بيده وأهدي ثمرة جهدي

هذا إلى:

من خلد الله ذكرها في القرآن إلى يوم الدين وجعل الجنة تحت قدميها أمي ثم أمي ثم أمي إلى

والدتي حفظها الله لي وأطال في عمرها.

إلى الذي لم يبخل عليا يوما بالنصيحة وشجعتني ماديا ومعنويا وفكريا والدي العزيز.

إلى سندي في الحياة أخي واختي وأساتذتي الكرام مع تمنياتي لهم بالنجاح والتوفيق في حياتهم.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين عرفتهم منذ وطأة قدمي عتبة الجامعة دفعة ليسانس كمي.

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إلى كل من سكن قلبي ولم يذكره قلبي.

إلى كل من حملتهم الذكرى ولم تحمله مذكرتي.

"مهدي"

الشكر والاعتراف

أرى إلزاما على تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه لقول الرسول صلى الله

عليه وسلم {من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

فالشكر لله أولا عز وجل أن هداني لبلوغ طريق البحث والشبه بأهل العلم وإن كنت بيني وبينهم مفاوز.

كما أخص أستاذنا الكريم ومعلمنا الفاضل المشرف على هذا المبحث دكتور عزي خليفة فقد كان حريصا على ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرد بالطف عبارة وأرقى إشارة فله مني اوفى الثناء وخالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة وكل الزملاء وكل من قدم إلي النصيحة أو دلني على مرجع. أسأل الله أن يجزيهم خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتكم.

"شكرا"



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداء
-	الشكر والعرفان
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري لمشكلة التضخم	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التضخم
03	المطلب الأول: مفهوم التضخم
03	المطلب الثاني: أنواع التضخم
05	المطلب الثالث: اشباب نشوء التضخم
06	المبحث الثاني: آثار التضخم
06	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم
09	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم
11	المبحث الثالث: معالجة التضخم
11	المطلب الأول: السياسة النقدية الكمية
12	المطلب الثاني: السياسة المالية
15	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية التطبيقية	
17	تمهيد
18	المبحث الأول: دراسة تحليلية للتضخم
18	المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر
19	المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر
26	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية
26	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

26	المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
29	المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية
37	خلاصة الفصل
39	خاتمة
43	قائمة المصادر والمراجع
46	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	تطور معدلات التضخم في الجزائر	01
21	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2023)	02
26	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	03
30	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	04
31	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3,1,3,2)	05
32	اختبار الحدود وجذر الوحدة	06
32	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (X)	07
34	نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)	08
35	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	09
36	اختبار ثبات التباين للأخطاء	10

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	تطور معدلات التضخم في الجزائر	01
35	التوزيع الطبيعي للأخطاء	02



مقدمة

1-توطئة

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر وهي لا تعد حديثة العهد وإنما تعود إلى العصور القديمة وتعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث اختلفت النظريات المفسرة لها من حقبة لأخرى، فنجدها مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر، وما يمكن القول عنها أنها ظاهرة سائرت كافة الأنظمة الاقتصادية، كما تعددت أنواعها، وكذلك لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كالححد من الادخار، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، عدم تحفيز الاستثمار وغيرها، وبسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق بعض السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

ويعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية وهو يعد مؤشرا على مدى قوة السياسة النقدية وسلامتها، ويكتسب التضخم أهميته لدوره الفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتجمع المدارس الاقتصادية على ان التضخم ظاهرة نقدية تعاني منها اغلبية دول العالم وبالأخص الدول النامية ولكن بنسب متفاوتة.

وقد بزر التضخم في الجزائر وتطور خلال السنوات السابقة وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية، لذلك سنتطرق في هذا البحث الى دراسة اهم المتغيرات المفسرة، المحددة والمؤثرة على معدل التضخم في الجزائر.

2-الإشكالية

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي اهم المتغيرات المفسرة، المحددة والمؤثرة على معدل التضخم في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين التضخم والمعرض النقدي بمعناه الواسع؟
- هل توجد علاقة بين التضخم واجمالي تكوين رأس المال الثابت؟
- هل توجد علاقة بين التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي؟
- هل توجد علاقة بين التضخم والانفتاح التجاري؟

3-فرضيات الدراسة

- توجد علاقة بين التضخم والمعرض النقدي بمعناه الواسع.
- توجد علاقة بين التضخم واجمالي تكوين رأس المال الثابت.

- توجد علاقة بين التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي.
- توجد علاقة بين التضخم والانفتاح التجاري.

4- مبررات اختيار الموضوع

أ- الأسباب الذاتية:

- يعتبر موضوع "التضخم" يندرج ضمن تخصصي الأكاديمي "اقتصاد كمي".
- محاولة تسليط الضوء على موضوع التضخم الذي يعد من أهم الإشكاليات المطروحة.

ب- الأسباب الموضوعية:

- محاولة التعرف عن الأسباب التي أدت الى حدوث التضخم وتمدد الازمات الاقتصادية السابقة لازمة الحالية.
- الرغبة في الوصول إلى نتائج من شأنها أن تساهم في الحد من التضخم.

5-اهداف الدراسة

- دراسة الاطار النظري لمشكلة التضخم وتحديد خصائصها واسبابها في الجزائر؛
- محاولة إيجاد حلول واقتراحات لمعالجة التضخم وتفاديها.
- تحليل وقياس اثر بعض المتغيرات على معدل التضخم في الجزائر ومن تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تفسير الأثر.

6-أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية أثر التضخم والأزمة على الاقتصاد الجزائري، كما تكمن الدراسة في تسليط الضوء على النتائج والمخاطر في ظل الاعتماد الكلي على قطاع النفط وفي ظل تحكم عوامل خارجية في تغيير أسعار النفط.

6-حدود البحث

-الحدود المكانية: تهتم الدراسة في دراسة موضوع التضخم في الجزائر.

-الحدود الزمانية: من 1990 الى 2021.

7-منهج البحث

اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وطبيعة الموضوع من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل آثار المتغيرات المفسرة على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة، واعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل

لتفسير المشكلة وتحديد أثر، علاقة واتجاه المتغيرات المفسرة على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10.

8-الدراسات السابقة

-الدراسة الأولى: بلقاضي إبراهيم، تقدير عتبة التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب هانسن خلال الفترة 1970-2017، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، 2020.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى خضوع علاقة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر لفكرة عتبة التضخم للفترة 1970-2017، لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على أسلوب هانسن. توصلت الدراسة انطلاقاً من تقدير نموذج العتبة ذو النظامين TAR إلى وجود عتبة تضخم عند مستوى 3.65٪، وباستخدام نسبة الإمكان وتقنية Bootstrap تم الكشف عن وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي، وتم أيضاً إيجاد مجال الثقة للعتبة محصور بين 3.65٪ إلى 5.96٪ يدل على وجود يقين حول تقدير مستوى العتبة. كما كشفت نتائج الدراسة أن قبل مستوى عتبة 3.65٪ أي في ظل بيئة تضخمية منخفضة (النظام الأول) للتضخم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات، بينما كان لمعدلات التضخم بعد عتبة التضخم 3.65٪ أي في ظل بيئة مرتفعة التضخم (النظام الثاني) تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات. وتبين من خلال مقارنة تقديرات عتبة التضخم مع المستويات المختلفة للتضخم في الجزائر إلى أنه وخلال كامل فترة الدراسة فاقت مستويات التضخم في كثير من السنوات مقدار عتبة التضخم، مما يعني سيادة النظام الثاني الذي يؤكد على أن التضخم في حالة تجاوزه العتبة يضر بالنمو الاقتصادي وبكل المتغيرات المحددة له.

-الدراسة الثانية: نورالدين جليل، امينة بركان، مصداقية السياسة النقدية وإشكالية استهداف التضخم في الدول النامية-دراسة تحليلية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 01، 2020.

تحاول هذه الدراسة تقديم مفهوم استهداف التضخم وأهم النقاط اللازمة لنجاح تطبيقه، كما تستعرض تجارب الدول النامية التي يشبه اقتصادها إلى حد ما الاقتصاد الجزائري في تطبيق أسلوب استهداف التضخم للاستفادة مما يلائم اقتصادنا من هذه التجارب. وفي النهاية تقدم دراسة عن مدى إمكانية تطبيق أسلوب استهداف التضخم في الاقتصاد الجزائري، وقد تم التوصل إلى أنه لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر الشروط والأولية وأهمها استقلالية البنك المركزي، وهذا لأن التضخم في الجزائر يرجع لأسباب هيكلية.

-الدراسة الثالثة: بوضياف سامية، دحماني فاطمة، تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 01، 2022.

تهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة اثر ونوع العلاقة بين التضخم المحلي ممثلا بالتغير النسبي في مؤشر اسعار الاستهلاك والتضخم المستورد ممثلا بالتغير النسبي في اسعار الواردات بالإضافة الى الناتج المحلي الحقيقي وسعر الصرف، ومؤشر السياسة النقدية ممثلا بالمعروض النقدي بمفهومه الواسع، والسياسة المالية ممثلة بالجباية البترولية، ومن الناحية القياسية استعملنا اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL). حيث أظهرت النتائج ان كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول ماعدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي مستقرة عند المستوى، كما بينت ان هناك تحولا هيكليا في التضخم و التضخم المستورد 1997، 2017 على التوالي، وبينت نتائج التقدير أهمية التضخم المستورد في شرح معدل التضخم في الامد الطويل والامد القصير، وأوضحت النتائج ايضا وجود علاقة طردية بين التضخم المحلي و كل من المعروض النقدي، الجباية البترولية، وعلاقة عكسية بين الناتج الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، وتؤكد هذه النتائج ان الضغوط التضخمية في الجزائر تنشأ نتيجة عوامل داخلية وخارجية .

-الدراسة الرابعة: طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج Ardl، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 32، العدد 01، 2020.

يهدف هذا المقال إلى إبراز أثر سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج في الجزائر من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين تطور معدل التضخم وفجوة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قياس هذا الأثر من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2017. وتوصلنا إلى نتائج مفادها أن بنك الجزائر اعتبر سنة 2011 هي أول سنة لإدارة سياسته النقدية بسياسة استهداف التضخم عند معدل تضخم مستهدف قدره 4% دون استيفاء أغلب المتطلبات الأساسية لتطبيق هذه السياسة، وأنه لم ينجح في تخفيض معدلات التضخم بعد تبنيه سياسة استهداف التضخم، كما بينت الدراسة القياسية وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل التضخم على فجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل، فعندما ينخفض معدل التضخم، فإن فجوة الناتج تزيد بشكل معتبر مما يجعل سياسة استهداف التضخم غير فعالة في التقليل من تقلبات الناتج في الجزائر.

-الدراسة الخامسة: بن دومة بن عمر، بودهري فضيل، استراتيجية استهداف التضخم، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2022

تحاول هذه الدراسة الى معرفة كيفية تأثير استهداف التضخم على الأداء الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة أثر السياسة النقدية في خضم استهداف التضخم على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة من 1980 الى غاية 2016 وهذا بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أنّ السياسة النقدية تؤثر إيجابيا على معدل التضخم في الجزائر، في حين غياب هذه العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الخام وسعر الصرف.

9-هيكلية البحث

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين عرضت بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري للتضخم.

فقد تناولت في الفصل الاول الى الإطار النظري للتضخم، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث: ماهية التضخم، آثار التضخم، معالجة التضخم
اما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية للتضخم في الجزائر 1990-2021، حيث تم تقسيمه الى مبحثين، ففي المبحث الاول تحليل التضخم في الجزائر، اما المبحث الثاني فكان عن دراسة قياسية للتضخم في الجزائر للفترة 1990-2021.



الفصل الاول
الاطار النظري لمشكلة
التضخم

تمهيد الفصل

التضخم ظاهر اقتصادي تعاني منها جميع دول العالم أو الاقتصاديات العالمية، فهو يمثل الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات سواء كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة أو العكس، لذلك سنتطرق في هذا الفصل لمشكلة التضخم من خلال:

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: آثار التضخم

المبحث الثالث: معالجة التضخم

المبحث الأول: ماهية التضخم

المطلب الأول: مفهوم التضخم

ان كلمة التضخم هذه Inflation التي نسمعها الآن في كل مكان لم تكن معروفة قبل الحرب الماضية الا في بعض كتب الاقتصاد، ولم يتفق بعد خبراء علم النقود على تعريف التضخم، فبعضهم وصفه بانه الكثرة في النقود، وهذا تعريف بدائي، وبعض ارتقى به قليلا فقال: انه الكثرة في النقود والاثمان، وقال بعض الكتاب المعاصرين: انه عبارة عن زيادة المقدرة الشرائية عند الجماعة، وهذا قريب جدا للحقيقة، لان مجرد كثرة النقود أو كثرة النقود والاثمان معا - وان كانت في اغلب الحالات من أسباب التضخم - الا انها قد لا تؤدي اليه¹.

وبما انه لم يتم تحديد تعريف موحد للتضخم، سنتطرق فيما يلي الى اهم التعريفات التي جاءت بها المراجع والادبيات حول هذا المصطلح:

التعريف الأول: حيث عرف التضخم بانه: "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، كما انه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع، ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات"².

التعريف الثاني: وعرف كذلك بانه: "النسبة المئوية لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار، وعادة ما يشار الى المستوى العام لأسعار بمستوى الكلية"³.

التعريف الثالث: وعرف أيضا بانه: "كمية كبيرة من النقود تتسابق على عدد قليل من السلع"⁴.

التعريف الرابع: وعرف أيضا بانه: "التضخم هو عملية ارتفاع مستمر للأسعار، أو على نحو مكافئ، لقيمة المال المتدنية باستمرار"⁵.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التضخم بانه: "الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات".

المطلب الثاني: أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع تختلف حسب الظروف الاقتصادية المسببة لكل نوع، ويمكن استعراض البعض منها فيما يلي:

¹ زكرياء مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هندواي، المملكة المتحدة، 2017، ص 05.

² محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، ج 2، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2018، ص 113.

³ محمود حامد محمود، الاقتصاد الكلي، دار حميرا للنشر، القاهرة، 2017، ص 19.

⁴ علي سعيد علي، طريقك الى العمل بالقطاع المصرفي (كتاب الاقتصاد الكلي): مدخل نظري وتطبيقي على مصر، بلومانيا للنشر والتوزيع، مصر، 2021، ص 18.

⁵ D. E. W. Laidler , J. M. Parkin, Inflation: A Survey, Surveys of Applied Economics, Vol. 02, 1975, P 169.

1-التضخم الأصيل (الطليق):

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات¹.

يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود حيث يضطر الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق توظيفها في عمليات غير مضمونة أو غير إنتاجية ك شراء الأراضي مثلا مما ينجر عنه انخفاض في معدلات الاستثمار؛

2-التضخم الزاحف²:

يطلق عليه البعض التضخم المتدرج، ويتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة تتراوح ما بين 2 إلى 3% سنويا.

من خصائص هذا النوع من التضخم أنه يمكن أن يحدث حتى لو لم تكن الزيادة في الأسعار مصحوبة بزيادة في الطلب، إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة وسريعة في الفترة القصيرة، وأن الارتفاع المستمر في الأسعار يستمر لفترة طويلة نسبيا.

وتشير الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة، يخضع لها اقتصاد كافة الدول سواء كانت دولا صناعية متقدمة أو دولا سائرة في طريق النمو.

وبصفة عامة، فإن هذا النوع من التضخم يكون ناشئا بسبب الطلب، ويطلق عليه في هذه الحالة اسم التضخم الطليقي، أما إذا كان سببه التكاليف ففي هذه الحالة يطلق عليه اسم التضخم المدفوع بالتكاليف؛

3-التضخم المكبوت

ويسمى أحيانا بالتضخم المتسمر حيث لا يظهر ارتفاعا ملموسا في نتيجة لتدخل الدولة والسلطات الحكومية في مراقبتها فتحدد بإجراءاتها المختلفة التشريعية الإدارية للمنتجات العامة للأسعار مائعة إياها من تحدي الحد الأقصى لارتفاعها كما تتدخل الدولة في تسير حركات الائتمان بالتحكم في جهاز الائتمان من اجل التحكم

¹ علي سعيد علي، مرجع سابق، 57

² فتحة مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006-2007، ص 70.

في كمية النقود المتداولة ومن بين الإجراءات التي تقوم بها الدولة حميد الأسعار ومنعها من ارتفاع السلع بالبطاقات الرقابية على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية¹؛

4- التضخم المفرط

وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات يتراق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في ألمانيا بين عامي 1921 و1923 وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وقد يتجاوز الارتفاع في مستوى الأسعار 50 % في الشهر الواحد، أو أكثر من 100 % خلال العام²؛

6- التضخم المستورد

يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العام الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها³.

المطلب الثالث: أسباب نشوء التضخم

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة له تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي⁴:

1- نظرية الإصدار النقدي:

أحد أهم أسباب التضخم يتمثل في التوسع النقدي التي تلجأ إليه الحكومات، حيث تقوم بإحداث عجز في الميزانية، أي توسع في الإنفاق العام يعول عن طريق إصدار نقدي وذلك لكون الإيرادات العامة المتاحة من الضرائب والرسوم والقروض العامة لا تغطي الإنفاق العام، ويعتبر هذا السبب عاملا مشجعا لتحقيق عملية التنمية، ففي ظل قصور الإيرادات العادية تلجأ الدولة إلى تمويل مشاريعها بواسطة إصدار نقدي جديد أو توسع في الائتمان

¹ موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 56.

² معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت، أكتوبر 2012، ص ص 2-3.

³ نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار إنجادين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 67.

⁴ الهادي زريق وآخرون، أثر أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري على معدلات التضخم دراسة قياسية للفترة (1985-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2019، ص 29.

المصرفي من طرف البنوك وهذا بالضبط ما يعرف بـ: " التمويل بالتضخم "، ويعتبر هذا السبب من أحد العناصر التي يقوم عليها التعريف المالي للتضخم؛

2-نظرية تضخم جذب الطلب:

من خلال قانون العرض والطلب، فإن الزيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه الزيادة في العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وسبب الزيادة في الطلب تعود إلى الكتلة النقدية الزائدة الناتجة عن تمويل عجز الميزانية بطبع النقود، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع؛

3-نظرية تضخم التكاليف:

وفقا لهذه النظرية يرجع التضخم إلى الزيادة في التكاليف الإنتاج مما يترتب عليها انخفاض أرباح رجال الأعمال، فيحدون معدلات أرباح مرتفعة لا يمكن التنازل عنها، كما يلجأ العمال من خلال النقابات العمالية إلى تحديد الأجور عند مستوى لا يمكن التنازل عنه، عندها يلجأ المنتجون إلى زيادة الأسعار لتقويض الزيادة في تكاليف الإنتاج والحفاظ على نسبة الربح.

المبحث الثاني: آثار التضخم

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

باعتبار ان جهاز السعر هو الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي الحديث، وبالتالي فان الآثار الناتجة عن هذه التغيرات في مستوى الأسعار تختلف تبعا لنوع التضخم السائد ودرجته، وفيما يلي اهم الآثار المترتبة على التضخم اقتصاديا¹:

-آثار التضخم على جهاز الأسعار:

ينعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية على الأسعار المطلقة التي تميل إلى الارتفاع، مما يؤدي إلى تدهور دور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، وبالتالي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى. كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2021/2020، ص 61-67.

والكُمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخولاً مرتفعة وعوائد متناقصة.

-التشوهات الضريبية الناتجة عن التضخم

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من بين أهم الضرائب التي توضح آثار التضخم على النظام الضريبي، حيث لا يأخذ هذا الأخير التضخم في عين الاعتبار، ويفرض الضريبة على القيمة المضافة اسمياً فقط دون النظر في المكاسب الحقيقية لهذه القيمة المضافة.

كما أن الضرائب على معدلات الفائدة الاسمية أيضاً توضح لنا أثر التضخم على النظام الضريبي، حيث يؤدي فرض الضريبة على معدل الفائدة الاسمي في حالة اقتصاد يعاني من تضخم مرتفع إلى حدوث تدهور واضح في معدل الفائدة الحقيقي (لأن معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي بعد فرض الضريبة - معدل التضخم) وهذا بدوره سيقبل بشكل كبير ميل الأفراد إلى الادخار، لأنه يرتبط أساساً بمعدل الفائدة الحقيقي.

-تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

-تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها:

من المتعارف عليه أن النقود تقوم أساساً بأربعة وظائف وهي وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ولكل هذه الوظائف أهمية كبيرة في ظل الاقتصاد النقدي، إذ أن تحقق هذه الوظائف على الوجه الأمثل يعد أحد الشروط الضرورية لعمل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية. ومما يلاحظ أن هذه الوظائف وبالأخص الثلاثة الأولى منها، بينها قدر كبير من التلازم والارتباط، بمعنى أن قيام النقد بوظيفة ما منها يحتم قيامه ببقية الوظائف، ومن ثم يكون من الصعب قبول القول بأن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف.

-أثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية:

يؤثر التضخم سلباً على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه على الكفاءة الاقتصادية، عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها في غير صالح الاقتصاد. وفي هذا السياق أوضح كل من "هانسن

وكولي " أن انخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سيؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج، استنادا إلى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل.

-أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يترتب على التضخم اختلال (عجز ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية، تترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا يقل ما يمكن تسريه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار. وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة، التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج المحلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتتهز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات التبادل بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، ويقل الميل الحدي للتصدير. وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.

-أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار الأجور والأرباح في القطاعات المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، التي هي أساس عملية التنمية، وضرورية جدا لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى تجميد الصناعات الأساسية والثقيلة، لأنها سوف تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل قطاعاتها لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة التي يعاني منها عمال هذه الصناعات، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبية حتى تعطي نتائجها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنسبة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.

-أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، إذ يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال وحماستهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وينخفض معدل البطالة. وتتوقف صحة كلا الرأيين على نوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صاحبه سياسات اقتصادية حكيمة.

-أثر التضخم على أسعار الفائدة

يسبب التضخم خسارة كبيرة لأصحاب الديون أو المقرضين، ولتفادي هذه الخسارة وتشجيعهم على إقراض أموالهم لمن هم بحاجة لرؤوس الأموال وإلى المؤسسات المالية، يجب أن تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة في اعتبارها معدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة، على أن يتم التمييز سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث أن هذا الأخير هو ما يحصل عليه المقرض بعد توقعات معدل التضخم.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي¹:

-إحتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات

لعل أسوأ الآثار الاجتماعية التي ييشها التضخم في كيان الاقتصاد القومي هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي Social Stratificatos للتركيب الطبقي للمجتمع، ففي أثناء الموجات التضخمية تبرز طبقات اجتماعية تزداد ثراء على ثرائها وهذا نتيجة ارتفاع العوائد لديها، وهناك على العكس من ذلك طبقات يزداد حالها سوءا نظرا لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية لها، الأمر الذي يؤدي إلى احتدام التمايز بين طبقات المجتمع. ومنه يسهم التضخم في وضع تقييم جديد للثروة وبالتالي ترتيب جديد للمكافحة الاجتماعية، فنتيجة تدهور القوة

¹ لفضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2020، ص 27.

الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولا مادية وحقيقية، بينما تتدهور وتنهار قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية مالا ونقدا؛

-تنفشي الرشوة والفساد الإداري:

وهذا غالبا ما يكون من طرف الموظفين أصحاب الدخول الثابتة، تخفيفا منهم على حدة التضخم كونهم يفتقدون جزءا من دخلهم لما يسببه التضخم من إعادة توزيع الدخل القومي فيفكر هؤلاء إلى اللجوء لأسلوب الرشوة كمصدر إضافي للدخل لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار. بالتالي يلجأ الموظف في الغالب إلى المساومة في تقديم الخدمة لمن يدفع أكثر، وإمكانية تقديمه لجميع الخدمات سواءا ما كان منها مشروعاً أو غير مشروع طالما أنها بمقابل.

-هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج

حيث يؤدي الإرتفاع المتواصل للأسعار، مع عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الإرتفاع، إلى التدهور الشديد في الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسطى، مما ينتج عن ذلك تسرب عدد كبير من الكفاءات للعمل في دول أجنبية أين ترتفع فيها معدلات الأجور النقدية والحقيقية إرتفاعا لا يقارن بالمعدلات السائدة في بلدنا الأصلي.

بالإضافة الى ما سبق، هناك آثار أخرى تشمل فيما يلي¹:

-ارتفاع الاسعار:

ان اول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الاسعار على نحو تصاعدي مستمر، وقد يكون ارتفاع الاسعار ناجما عن زيادة في كمية النقد تجعل التيار النقدي اكبر من التيار السلعي، او انه ناجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج او عن وجود فائض في الطلب الكلي وينعكس ارتفاع الاسعار سلبيا على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام، بحيث تقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجيا، وكلما ارتفعت الاسعار وبقيت دخولهم على حالها، كلما تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الامر الى الاقتصار على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة.

¹ عدنان كريم نجم الدين وآخرون، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة (1985-2008)، مجلة الكوكت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 06، 2012، ص 342.

-البطالة:

تمثل البطالة مشكلة مزمنة من مشاكل المجتمعات الفقيرة، وتسهم ايضا في تكريس التفاوت النسبي بين الناتج الاجمالي المحلي وبين معدلات كمية النقود المتداولة، اذ لا يحقق الاقتصاد في دولة تعاني من مشكلة البطالة أي معدلات نمو في حين تزدهر كميات النقود المتداولة يوما بعد آخر بسبب الاصدار التضخم المستمر لها، الأمر الذي يخفض قيمة النقود ويفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم.

- ازدياد معدلات الفقر:

يجمع الباحثون على ان التضخم يحدث تغييرات جذرية في البيئة الطبقية للمجتمع، أي انه يحدث استقطابا حادا لثنائية الفقر والغنى، اذ تتكدس الثروات لدى فئات قليلة من المجتمع وهم التجار والمستثمرون والمضاربون في العقارات وغيرها، بينما تظل قطاعات واسعة من المجتمع تعيش عند خط الفقر او تحته وتنسحب الطبقة المتوسطة شيئا فشيئا لتتضم الى الطبقة الفقيرة.

المبحث الثالث: معالجة التضخم

تتمثل وسائل معالجة التضخم من اجراءات وأدوات في سياستين كما يلي:

المطلب الأول: السياسة النقدية الكمية:

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي¹:

أ. سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية"، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائد في السوق قد أو يكون قريباً منه، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقاً للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناء على الظروف الاقتصادية السائدة، حيث يلجأ هذا الأخير

¹ مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص 52-53.

في حالة ارتفاع الطلب على العرض نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية نظراً لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض، مما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات وتلجأ إلى العكس في حالة الانكماش؛

ب. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يقوم في حالة التضخم الحاصل نتيجة زيادة الطلب ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد؛

ت. سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة حيث تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض كمية النقد في التداول.

المطلب الثاني: السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية بأنها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، وقد اكتسبت السياسة المالية أهميتها بعد أن اتسمت بدورها الحيادي، والذي اقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية لأوعية الميزانية ممثلة بالإيرادات والنفقات وذلك من خلال تسخير الإيرادات العامة لتغطية نفقات الدولة، حيث بهدف هذه السياسة إلى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، رفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني وكذا الاستقرار في مستوى الأسعار بالإضافة إلى العمل على تحقيق رفاهية المجتمع، وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي¹:

¹ مقراني حميد، مرجع سابق، ص 54-55.

أ. الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوارد التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخل و الأرباح الكبيرة وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيله الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

ب. سياسة الإنفاق العام:

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات؛

ت. سياسة القروض العامة (الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام، وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض ومقدرة جهاز الإنتاج المحلي.

كخلاصة لما رأينا من أدوات وسياسات مستخدمة لعلاج ظاهرة التضخم، فإن للدولة إمكانية الاختيار بين استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية لعلاج هذه الظاهرة، وهذا حسب أسباب حدوثها وإمكانات المتوفرة والمتاحة، كما يمكن لها المزج بين السياستين وذلك بالتنسيق بين أدواتهما. كما أنه هناك إجراءات لمكافحة التضخم تتم في الأجل القصير ومهمتها كبح جماح التضخم من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية، وإجراءات أخرى تتم في الأجل الطويل ومهمتها إزالة الأسباب والآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لظاهرة التضخم توصلنا إلى أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المصحوب بانخفاض في القدرة الشرائية للنقود، ينتج بصفة أساسية عن عوامل نقدية تتمثل في نمو عرض النقود بمعدل يزيد عن معدل نمو الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، هذا بالإضافة إلى عوامل غير نقدية، والتي لا تستطيع تغيير معدل التضخم بشكل دائم، إلا إذا كانت تعمل بشكل مستمر.



الدراسة الميدانية
التطبيقية

تمهيد الفصل

بعد معرفتنا في الفصل السابق الى الاطار النظري للتضخم، في هذا الفصل سوف نقوم بنمذجة القياسية لإشكالية التضخم في الجزائر.

سوف تعتمد الدراسة في تقدير العلاقة بين التضخم ومجموعة متغيرات اخرى على منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير، لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: دراسة تحليلية للتضخم في الجزائر؛

❖ المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للتضخم في الجزائر

المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض 90/10 ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990، بدأ اعتبار الأسعار متغير أساسيا في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت.

حيث تميزت الفترة 2001 - 2017 بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية حرجية، مما مكن من التخلص من عبئ المديونية والتحكم في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، وفي هذه الفترة أيضا تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة في حدود مقبولة من التضخم¹، ويمكن تتبع معدلات التضخم خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2019 من خلال الجدول والشكل الموالي:

الجدول رقم (01): تطور معدلات التضخم في الجزائر

الوحدة: %

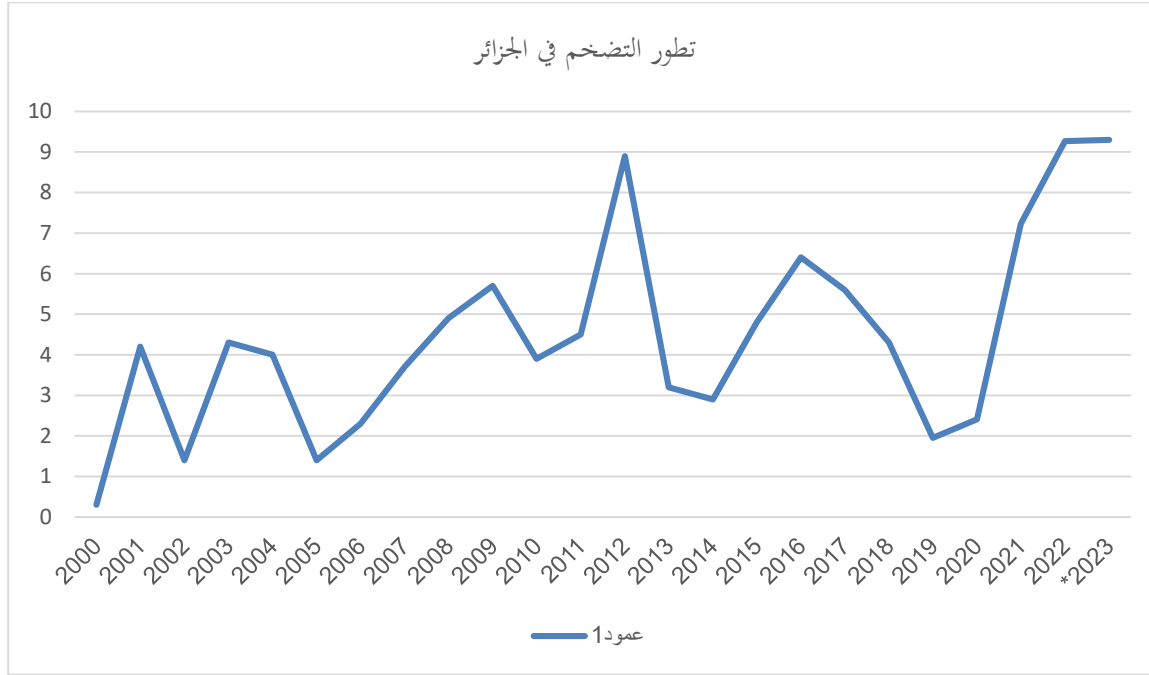
السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0.3	2008	4.9	2016	6.4
2001	4.2	2009	5.7	2017	5.6
2002	1.4	2010	3.9	2018	4.3
2003	4.3	2011	4.5	2019	1.95
2004	4	2012	8.9	2020	2.41
2005	1.4	2013	3.2	2021	7.23
2006	2.3	2014	2.9	2022	9.27
2007	3.7	2015	4.8	2023*	9.3

المصدر: بنك الجزائر

2023*: بداية السنة فيفري.

¹ شادي نور الدين، ضيف احمد، سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 157.

الشكل رقم 01: تطور معدلات التضخم في الجزائر



المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ كذلك من خلال الجدول أنه هناك تراجع طفيف في معدلات التضخم في الفترة 2017 - 2019 رغم أن هذه الفترة عرفت فيها الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في مقدمتها استخدام التمويل الإسلامي المنتجات المعرفية)، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير سيولة إلى الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها أو حتى لعجز، لكن هناك العديد من المخاوف حيث أشارت الجزائر إلى أن هذه الخطط سيرافقها العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية للحد من الانعكاسات السلبية لمثل هذا الإجراء. فيما نلاحظ أنه من سنة 2020 إلى بداية 2023 نلاحظ أن التضخم قد ارتفع بمعدلات كبيرة، ويعود ذلك إلى جائحة كورونا التي المت بكل العالم والجزائر خاصة، بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية والتي قد أثرت هي كذلك على العالم اجمع والجزائر أيضا.

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد، ومنهم من رأي أن أسباب التضخم تعد أسبابا خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاسيراد من العالم الخارجي.

أولاً: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

تعددت الأسباب الداخلية المؤدية إلى مشكل التضخم في الجزائر وأهمها¹:

1-زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الانتاجية

يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سبباً للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فمثلاً الطلب المحلي على المواد الغذائية ارتفع من 1.395 مليار دينار سنة 2001 إلى 7.676 مليار دينار سنة 2014، كما ارتفع الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية من 1.466 مليار دينار سنة 2001 إلى 11.418 مليار دينار سنة 2014 حيث ارتفع الطلب الكلي الاستهلاكي من 3.246 مليار دينار سنة 2000 إلى 6.215 مليار دينار سنة 2006 ليصل إلى 21.745 مليار دينار سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج التنمية وتحسن الأجور وتسهيل الائتمان وارتفاع عدد السكان.

من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو انخفاض مستوى الانتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان المنتج نقل تكاليف إضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

2-زيادة الكتلة النقدية

أشار تقرير بنك الجزائر السنوي لسنة 2014 إلى أن المعروض النقدي M_2 (باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات) هو العامل الرئيسي المحدد للتضخم على مدى الفترة 2001-2014، إذ يبين تحليل المعطيات الخاص بهذه الفترة إلى أن المعروض النقدي M_2 (باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات والودائع بالعملة الأجنبية)، مقابلات صافي الأصول الخارجية والأصول المحلية الناجمة عن نمو القروض المقدمة للاقتصاد يساهم في 70,7% من إجمالي التضخم. ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في الجدول التالي:

¹ ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 44-47.

الجدول رقم (02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2023)

الوحدة: %

السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو %	السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو %	السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو %
2000	2022.53	-	2008	6955.97	16.04	2016	13816.3	0.82
2001	2473.51	22.30	2009	7173.05	3.12	2017	14974.6	8.38
2002	2901.53	17.30	2010	8280.74	15.44	2018	16636.7	11.1
2003	3354.42	15.61	2011	9929.19	19.91	2019	16506.6	-0.78
2004	3738.04	11.44	2012	11015.1	10.94	2020	17659.6	7
2005	4157.58	11.22	2013	11941.5	8.41	2021	20053.5	13.55
2006	4933.75	18.67	2014	13686.7	14.61	2022	22174.2	10.57
2007	5994.61	21.5	2015	13704.6	0.13			

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 تميزت بالارتفاع المستمر، ويرجع ذلك إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تنفيذا لبرامجها الاقتصادية التي باشرتها منذ سنة 2001 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، حيث تراوح معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2014) باستثناء سنتي 2009 و 2013 ما بين 10,94% و 21,50%، فخلال الفترة 2004-2013 فترة برنامج الانعاش الاقتصادي ارتفعت الكتلة النقدية من 2.473,51 مليار دينار إلى 3.738,04 مليار دينار مع نهاية برنامج الانعاش كما ارتفعت خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو (2005-2009) من 4.157,58 مليار دينار إلى 7.173,05 مليار دينار في سنة 2009، لترتفع في ظل برنامج التنمية المستدامة (2010-2014) من 8,280,74 مليار دينار إلى 13,686,70 مليار دينار.

بعد التباطؤ المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناجم عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع، واصلت الكتلة النقدية نموها خلال سنة 2017 و 2018 بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت 8,38% و 11,10% على التوالي، وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية إلى 14.974,60 مليار دينار فـ 16.636,70 مليار دينار، ويفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ 20,5% تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ، فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي

سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد.

وفيما نشهد تراجع طفيف في معدل الكتلة النقدية سنة 2019 من 16636.7 في سنة 2018 الى 16506.6 سنة 2019 انخفاض بنسبة 0.78%- ليعود للارتفاع الى سنة 2022 ليصل الى 22174.2.

3-سيطرة المجال غير الرسمي

سيطرة المجال غير الرسمي في الجزائر على مجال واسع من أقسام المنتوجات، حيث تنفق الأسر تقريبا كامل دخلها في هذا السوق لشراء السلع الاستهلاكية، كذلك كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة بالعملة الصعبة في السوق غير الرسمي تعوق دور السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، ووجود السوق غير الرسمي في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار مما يولد ضغوطا تضخمية.

ثانيا: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

نظرا لانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، واعتماده الكبير جدا على الواردات بمختلف أنواعها، فإنه سيتأثر حتما بالوضعيات الاقتصادية للبلدان التي يستورد منها، ومما لا شك فيه فإن هذه الآثار ستعكس على معدلات التضخم المسجلة في الجزائر، ويمكن أن نوضح أهم الأسباب الخارجية فيما يلي¹:

1-التخصص في تصدير مادة أولية واحدة نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعارها أو ارتفاعها، فمن جهة يؤدي ارتفاع أسعار البترول خاصة في بداية الألفية الجديدة لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وارتفاع احتياطات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الاستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.

2-التضخم المستورد ترتبط التغيرات في البيئة الخارجية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية المحلية، حيث يؤدي اللجوء المتزايد للواردات من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، والتي تحتوي على التضخم الذي تعاني منه الدول

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2020/2021، ص 104-

المنتجة لهذه السلع إلى تعزيز التضخم في صورة تضخم مستورد، يضاف إلى التضخم المحلي السائد. ويعتبر التضخم المستورد في الجزائر تضخما بواسطة الطلب تغذيه المداخل الموزعة جراء إيرادات الصادرات، حيث يلي الطلب

الكلبي الداخلي المتزايد عن طريق اللجوء للاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلبي المحلي، ويعتبر أيضا تضخما بواسطة التكاليف وذلك من خلال اعتماد الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية، الوسيلة والتجهيزية، خاصة في ظل انخفاض العملة المحلية، وبالتالي فالتضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية، بحيث عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر معدلات فاقت 40% في اغلب السنوات، مما يعني أن السياسات الاقتصادية الداخلية تكون معرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية الخارجية عبر قنوات التجارة الخارجية.

ومما لا يدع مجالا للشك فإن انفتاح الجزائر على العالم الخارجي عن طريق الواردات يتضمن نوعا من الضغوط التضخمية والتي سوف تنعكس على تكلفة المشاريع المحققة وبالتالي على المنتج النهائي. وعليه فإنه من الضروري، عند قيامنا بتعداد أهم العوامل المسببة للتضخم في البلد أن نركز على درجة الانفتاح الاقتصادي، والذي يعني درجة اندماج الدولة في المبادلات والتدفقات المالية الدولية.

وذلك لتأثر البلد المنفتح على الاقتصاد الخارجي بمعدلات التضخم الموجود خارج حدوده الوطنية والتي تدخل له على شكل تضخم مستورد.

وتتغير حدة التضخم المستورد في الجزائر بالتركيب الهيكلي للواردات الجزائرية، وطبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة في الدولة، والتي تجعلها تابعة للدولة التي استعمرتها، وبالتالي فإن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الفرنسية التي تشكل ما يزيد عن 25% من إجمالي الواردات، وبذلك تعتبر فرنسا من أهم البلدان الموردة للجزائر.

3- تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات: يمكن ارجاع انفجار الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري الى الأسباب التالية:

- يتشكل حجم المديونية من عملات رئيسية هي: الدولار الأمريكي والين الياباني والعملة الأوروبية الموحدة الأورو، حيث أن التذبذبات التي عرفها الدولار وخاصة ما حدث في بورصة نيويورك سنتي 1987 و 1988، أدى إلى تضخم حجم المديونية بالعملات الأخرى بنسبة 30%، وهو ما يسمى بأثر تقييم المديونية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بسبب ضخامة حجم المديونية وترافق ذلك مع انخفاض أسعار النفط؛

- أصبحت السوق المالية مغلقة في وجه الجزائر منذ 1987 بسبب بروز علامات صعوبة الدفع كنتيجة لانهيار أسعار البترول؛

- تقليص مدة أجال استرداد المديونية وانخفاضها من تسعة سنوات عام 1986 إلى ثلاث سنوات عام 1989، وأكثر من 83% كان يجب تسديدها نهاية أكتوبر 1994.

وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات فإننا نجد أن خدمة المديونية نمت بشكل سريع ومتزايد مقارنة مع التطور في المستوى العام للأسعار، حيث ارتفعت خدمة المديونية من 5 ملايين دولار سنة 1985 إلى 7 ملايين دولار سنة 1989 و 8 ملايين دولار سنة 1990، بينما ارتفع معدل التضخم من 10.4% سنة 1985 إلى 16.65% سنة 1990.

وخلال الفترة (1990-1993) تراجع الدين الخارجي بوتيرة منخفضة إذ انتقل من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.72 مليار دولار في سنة 1993، كما شهدت هذه الفترة أيضا انخفاض أسعار البترول وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، كما وانخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة مع ارتفاع سريع وحاد في المستوى العام للأسعار، وتجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات في أوائل 1994، فلجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وحصلت على قرض بلغ 260 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات مما أدى إلى زيادة الديون متوسطة وطويلة الأجل هذا الأمر دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات تتعلق بإعادة جدولة الديون، حيث وبحلول عام 1999 تمكنت من تحسين أوضاع ميزان المدفوعات واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي مع ارتفاع أسعار النفط، حيث انخفضت الديون الخارجية بنسبة 15.76% خلال الفترة (1996-1999)

ويعزز هذا اتجاه كل من حجم المديونية ومعدل التضخم نحو الانخفاض خلال الفترة (1998-2000)، حيث انخفضت المديونية من 30.68 مليار دولار سنة 1998 إلى 25.26 مليار دولار سنة 2000، بينما انخفض معدل التضخم من 4.95% سنة 1998 إلى 0.34% سنة 2000.

وعليه فإن الجزائر تستهدف بصورة مستمرة تقليص حجم المديونية ومعدل التضخم لتحقيق معدلات النمو التي

تصبو إليها.

4- تخفيض قيمة العملة: نظريا يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتما لارتفاع معدل التضخم، حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية،

كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدرا لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية .

خلال فترة الدراسة نلاحظ أن السلطات الجزائرية تقوم في كل مر بتخفيض قيمة العملة الوطنية حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يساوي 12.19 دينارا لكل دولار أمريكي سنة 1990 لكنه بلغ سنة 2017، 110.96 دينارا جزائريا لكل دولار أمريكي وهو انخفاض كبير جدا في قيمة العملة الوطنية. هذه السياسات التخفيضية التي باشرتها السلطات الجزائرية منذ 1988، كانت لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، ومن بين أهم الآثار التي نتجت عن تخفيض قيمة العملة نسجل ارتفاع أسعار البيع وتفاقم المديونية المعبر عنها بالدينار سواء العمومية أو تلك الخاصة بالمؤسسات، بالإضافة إلى بروز التضخم بالتكاليف، كما برزت أيضا مشكلة تقلص الإيرادات من العملة الصعبة الضرورية لتغطية النفقات التي يقوم بها غير المقيمين في الجزائر.

إن الاقتصاد الجزائري مر بتغيرات جوهرية عديدة، كان أهمها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1990، كما أن السياسات المتتالية لتخفيضات الدينار الجزائري وخاصة في بداية التسعينات كان من شأنها رفع معدلات التضخم، ليلعب التضخم أعلى مستوياته في الفترة (1990-1996)، لكن انطلاقا من سنة 1997 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض وانحصرت في نسب معقولة لم تتجاوز 9%، وبذلك اتضحت فعالية السياسة المتبعة من قبل الحكومة، المتمثلة في سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، بمعنى استمرار الحكومة بتخفيض قيمة الدينار تدريجيا، مع التحكم الجزئي في مستويات التضخم.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار المحلي، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على الاستثمار المحلي، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة:

الجدول رقم (03): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغير المستقل	الترميز	إشارة المعلمة المتوقعة	مصادر البيانات
المعروض النقدي بمعناه الواسع	X1	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	X2	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	X3	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
الإنفتاح التجاري	X4	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطة (ARDL):

أولاً: التعريف بنموذج (ARDL):

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (1998 Shinand and Sun) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما

إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ¹.

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR، حيث يمكننا نموذج ARDL منفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، وتعد معلماتها لمقدرة في المدى القصير ولطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيراً على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.²

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 24 مشاهدة ممتدة من عام 1996 إلى غاية 2018.

ثانياً: مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

وفقاً لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et al; 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات فيظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير. وتشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات

¹ Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326

² Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979-1990

(علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $n \neq m$ ¹، e حد الخطأ العشوائي، ولاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجذب هذه الجد أو لقي مخرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (1) I و المتغيرات المتكاملة عند مستواها $I(0)$ أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم المخرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم المخرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما (AIC) Akaike و (SC) Schwarz وأوصى Pesaran and Shin باختبار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.²

¹ وفقا لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلا بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى: Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, p914-921

² Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version). Oxford: Oxford University Press, 2009

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ,ECM) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.¹

المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

أولاً: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية

العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

¹ Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-1.2710	-2.1440	-1.4252	-1.2430
	Prob.	0.6302	0.2299	0.5556	0.6427
	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2001	-1.5110	0.5953	-3.4349
	Prob.	0.8930	0.8039	0.9991	0.0656
	n0	n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0116	-0.4200	1.7216	-0.1463
	Prob.	0.6712	0.5235	0.9768	0.6252
	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-4.1817	-4.4785	-1.4275	-4.3556
	Prob.	0.0028	0.0013	0.5546	0.0018
	***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1150	-5.0738	-4.3977	-4.4626
	Prob.	0.0152	0.0016	0.0082	0.0068
	**	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2457	-4.5624	-1.2534	-4.4338
	Prob.	0.0001	0.0000	0.1881	0.0001
	***	***	***	n0	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbah

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال الجدول أن متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقاً لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي: التضخم Y ، المعروض النقدي بمعناه الواسع x_1 ، إجمالي تكوين راس المال الثابت x_2 ، نصيب الفرد من الناتج

الإجمالي x_3 ، الانفتاح التجاري x_4 ، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول (05): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3.1، 3.2)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 05/18/23 Time: 22:17				
Sample (adjusted): 1981 2019				
Included observations: 39 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2500				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.980846	0.026199	37.43773	0.0000
X1	-1.006251	4.410432	-0.228153	0.8210
X2	28.24084	15.34237	1.840709	0.0750
X2(-1)	-32.85156	14.76189	-2.225431	0.0332
X3	0.044728	0.060692	0.736976	0.4665
X4	-3.317075	5.157603	-0.643143	0.5247
C	524.1184	401.3688	1.305827	0.2009
R-squared	0.990857	Mean dependent var	4673.033	
Adjusted R-squared	0.989143	S.D. dependent var	2162.359	
S.E. of regression	225.3085	Akaike info criterion	13.83397	
Sum squared resid	1624445.	Schwarz criterion	14.13255	
Log likelihood	-262.7624	Hannan-Quinn criter.	13.94110	
F-statistic	578.0218	Durbin-Watson stat	2.362820	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=98.6$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، و القيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول (06): اختبار الحدود وجذر الوحدة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.759066	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

ثالثاً: تقدير علاقة المدى الطويل وال المدى القصير:

1. تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والتضخم، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول (07): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل للمتغير التابع (X)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.097087	0.175224	0.554078	0.5996
X2	1.718715	0.754243	2.278728	0.0629
X3	-0.001987	0.003517	-0.564919	0.5926
X4	1.654110	0.528581	3.129341	0.0203
C	-123.4123	27.94880	-4.415659	0.0045
EC = Y - (0.0971*X1 + 1.7187*X2 - 0.0020*X3 + 1.6541*X4 - 123.4123)				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

- المعروض النقدي بمعناه الواسع x1

لا توجد علاقة بين العرض النقدي لمفهوم الواسع والتضخم وذلك بسبب البرنامج الصارم للتصحيح الهيكلي الذي طبقتة الدولة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

- اجمالي تكوين رأس المال الثابت x2:

يوجد علاقة طردية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتضخم حيث أنه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 1% سوف يرتفع التضخم بنسبة 1.7181.

- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي x3:

لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وذلك بسبب انخفاض النمو الاقتصادي.

- الانفتاح التجاري x4:

هناك دلالة إحصائية طرية بين الانفتاح التجاري والتضخم حيث أنه كلما زاد ارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 1.654 وذلك بسبب التضخم المستورد الذي يأتي نتيجة ارتفاع الواردات.

2. تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.01$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازن طويلة الأجل، وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ.

الجدول (08): نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(Y)

Selected Model: ARDL(4, 1, 4, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/21/23 Time: 10:10

Sample: 1990 2021

Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.814102	0.145118	5.609938	0.0014
D(Y(-2))	0.582922	0.153892	3.787854	0.0091
D(Y(-3))	0.455625	0.094500	4.821432	0.0029
D(X1)	0.468788	0.154442	3.035365	0.0229
D(X2)	0.240401	0.447614	0.537073	0.6105
D(X2(-1))	-3.680945	0.518729	-7.096079	0.0004
D(X2(-2))	-4.822069	0.879337	-5.483757	0.0015
D(X2(-3))	-3.463569	0.604036	-5.734047	0.0012
D(X3)	0.000378	0.002465	0.153234	0.8832
D(X3(-1))	-0.019016	0.002458	-7.735224	0.0002
D(X3(-2))	-0.028775	0.004247	-6.774923	0.0005
D(X3(-3))	-0.027157	0.005358	-5.068128	0.0023
D(X4)	0.480927	0.153367	3.135804	0.0202
D(X4(-1))	-1.368520	0.246218	-5.558170	0.0014
D(X4(-2))	-1.849841	0.248477	-7.444717	0.0003
D(X4(-3))	-1.355371	0.249949	-5.422597	0.0016
CointEq(-1)*	-1.383096	0.191159	-7.235311	0.0004
R-squared	0.966815	Mean dependent var	0.075440	
Adjusted R-squared	0.918547	S.D. dependent var	9.749788	
S.E. of regression	2.782590	Akaike info criterion	5.164618	
Sum squared resid	85.17087	Schwarz criterion	5.973456	
Log likelihood	-55.30465	Hannan-Quinn criter.	5.411888	
Durbin-Watson stat	2.937376			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.759066	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

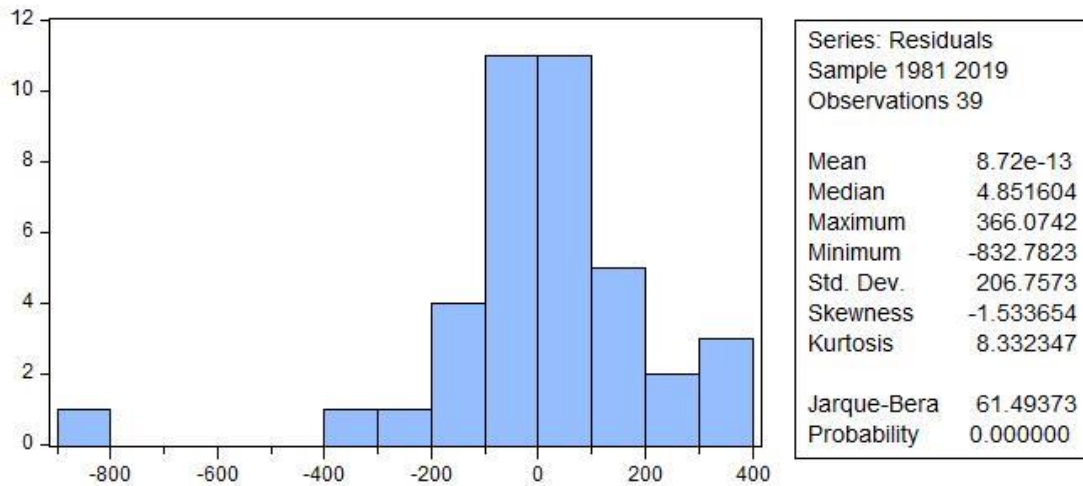
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

3- التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي: H_0):

الشكل رقم (02): التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل رقم (01)، أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Jarque-Bera test 0.0000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%.

4- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعاملات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (Breuch - Gofry Senial Correlation LM test) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	3.745297	Prob. F(4,2)	0.2217
Obs*R-squared	24.70223	Prob. Chi-Square(4)	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ $F_{\text{statistic}} = 0.22$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

5- اختبار ثبات التباين:

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن اسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار ARCH:

الجدول رقم(10): اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.001959	Prob. F(1,25)	0.9651
Obs*R-squared	0.002115	Prob. Chi-Square(1)	0.9633

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وكما هو مبين في الجدول أعلاه جاءت القيم الاحتمالية P - values لكل من F-Statistic و Chi - Square أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

6. اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ (stability test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا لاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin و(1975) Evans.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل حاولنا في البحث على إيجاد النمذجة القياسية لإشكالية التضخم في الجزائر (1990 إلى 2021)، حيث قمنا باستعراض المتبع لاختبار هذه العلاقة، إذا قمنا بتعرف على المتغيرات هذه الدراسة ثم تطرقنا إلى التعرف على النموذج الذي استخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك التي من مراحل اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائجها غير معنوية عند المستوى ومعنوية عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ثم أجرينا اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود أظهرت النتائج إن إحصائية فيشر F أكبر من قيمة الحد العلوي إي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، كما أثبتت الدراسة أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.



خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الى ابراز أثر اهم بعض المتغيرات على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 والتي تميزت بارتفاع معدلات التضخم بسبب التغيرات الهيكلية التي قامت بها الدولة في الاقتصاد، ولغرض ذلك الدراسة والاجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة تم تقسيم هذا البحث الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كالتالي:

1-اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: "توجد علاقة بين التضخم والمعروض النقدي بمعناه الواسع"، من خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا الى أنه لا توجد علاقة بين العرض النقدي لمفهوم الواسع والتضخم.

الفرضية الثانية: " توجد علاقة بين التضخم واجمالي تكوين رأس المال الثابت"، من خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا الى أنه يوجد علاقة طردية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتضامن حيث أنه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 1% سوف يرتفع التضخم بنسبة 1.7181.

الفرضية الثالثة: " توجد علاقة بين التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي" من خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا الى أنه لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

الفرضية الرابعة: " توجد علاقة بين التضخم والانفتاح التجاري" من خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا الى أن هناك دلالة إحصائية طردية بين الانفتاح التجاري والتضخم.

2-النتائج

-الجانب النظري

- التضخم هو الارتفاع المستمرة للمستوى العام للأسعار، ويحدث ذلك اما لصدمات عرض أو/و طلب.
- للتضخم آثار سلبية خطيرة على الصحة الاقتصادية لذلك يحظى باهتمام كبير من قبل الدول، فمن المهم معرفة مسار تطور الأسعار والتنبؤ بمختلف الصدمات المؤثرة عليها.
- يعتبر هدف التضخم هو الهدف الأساسي للسلطة النقدية.
- تمثل سياسة استهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة.
- تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية عندما تعلن للجمهور عن التغيرات الحاصلة والأسباب المؤدية الى تلك التغيرات في سياستها.

-النتائج التطبيقية

- أوضحت نتائج اختبار استقراريه النماذج لاختبار فيليب بيرون pp أن السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح بإمكانية تطبيق منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج ..ardl.
- اختبار الحدود أكد وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل تمثلت في معامل تصحيح الخطأ حيث سمح بمعالجة أخطاء الأجل القصير ب 89% في الأجل الطويل كل سنة.
- أوضحت نتائج الأجل الطويل عدم وجود علاقة بين التضخم والمعرض النقدي بمعناه الواسع واجمالي النتائج المحلي وذلك بسبب البرنامج الصارم للتصحيح الهيكلي الذي طبقته الدولة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.
- أوضحت النتائج أيضا عن وجود علاقة بين تكوين رأس المال الثابت والانفتاح التجاري وذلك بسبب تخفيض قيمة العملة وباعتبار الجزائر دولة تعتمد على الاستيراد في تحقيق الاكتفاء الذاتي اعتمادها الكلي على المحروقات.
- أما فيما يخص نتائج الأجل القصير فقد أتت مطابقة لنتائج الأجل الطويل.
- أثبتت نتائج الاختبارات صلاحية النموذج انه يمكن الاعتماد على نتائج معلمات طويلة الأجل والقصيرة من أجل التشخيص السليم.

3-التوصيات

- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لم يواكب الطلب الكي والإسراع في تطبيق برنامج الخصخصة.
- تنويع إيرادات الدولة من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- إعطاء استقلالية فعلية للبنك المركزي.
- ضرورة العمل على جعل التضخم في الجزائر عند مستويات متدنية ومتحكم فيه حتى يؤدي خدماته الإيجابية في النمو الاقتصادي.
- حث السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي بالمتابعة الدورية لحركة أسعار السلع والخدمات ونشر التقارير والتوقعات المستقبلية لها.
- التحكم في الانفاق الحكومي باتباع سياسة مالية رشيدة لتقليل معدل التضخم والتحكم في كتلة الأجور.

4-آفاق الدراسة:

فيما يلي بعض المواضيع التي من الممكن ان تشكل مواضيع مستقبلية:

- العلاقة بين التضخم والبطالة.
- العوامل المؤثرة في التضخم.
- علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع
والمصادر

I-المراجع العربية

1-الكتب

1. محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، ج 2، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2018.
2. محمود حامد محمود، الاقتصاد الكلي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017.
3. -زكرياء مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة، 2017.
4. -علي سعيد علي، طريقك الى العمل بالقطاع المصرف (كتاب الاقتصاد الكلي): مدخل نظري وتطبيقي على مصر، بيلومانيا للنشر والتوزيع، مصر، 2021.
5. -معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت، أكتوبر 2012.
6. -نداء محمد الصوص، الإقتصاد الكلي، دار إنجادين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

2-المذكرات

7. الهادي زريق وآخرون، أثر أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري على معدلات التضخم دراسة قياسية للفترة (1985-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2019.
8. ايمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2020/2021.
9. ايمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2020/2021.
10. فتيحة مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والنقد والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006-2007.
11. لفضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2021.

12. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2015.

13. موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

3-المجلات

14. ادوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021.

15. شادي نور الدين، ضيف احمد، سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020.

16. عدنان كريم نجم الدين وآخرون، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة (1985-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 06، 2012.

II-المراجع الاجنبية

17-D. E. W. Laidler , J. M. Parkin, Inflation: A Survey, Surveys of Applied Economics, Vol. 02.

18- Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001.

19- Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997.

20- Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009.

21- Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005.

جَمَلُ الدِّينِ